

ظاهرة "الإرهاب" وإشكالات التنشئة الاجتماعية بالمغرب

دكتور ادريس لكريني¹

¹ جامعة مراكش- المغرب

تاريخ الاستلام: 2013/08/01 تاريخ القبول: 2013/08/23 تاريخ النشر: 2013/09/01

تصاعدت وتيرة العمليات الإرهابية كمظهر من مظاهر العنف السياسي بشكل مكثف خلال العقود الأخيرة، في مختلف المناطق من العالم؛ سواء من حيث مخاطرها وصورها أو على مستوى النطاق الذي تتم فيه أو بالنسبة لعدد المنظمات التي تمارسها..

وإذا كانت معظم الدول قد أجمعت على خطورة هذه الآفة؛ وأكدت على ضرورة مجابهتها من خلال أعمال عدد من الجهود المحلية والاتفاقية؛ إلا أن تحديد مفهوم دقيق لها؛ لا زالت تعتره مجموعة من الصعوبات والعقبات؛ بفعل تباين الرؤى والخلفيات السياسية؛ بين مؤكدي اختصار "الإرهاب" في كل أشكال العنف؛ وبين من يميز خلاله بين العنف المشروع والعنف المحرم؛ وبين من يركز على "إرهاب" الأفراد؛ وبين من يميزه عن "إرهاب" الدولة.. الأمر الذي أسهم في تباين سبل مقارنته ومجابهته؛ وجعل هذه العمليات تتزايد بشكل مطرد.

ويعد المغرب من بين الدول التي تعرضت لعدد من العمليات "الإرهابية" في السنوات الأخيرة؛ وقد أسهمت هذه الأحداث بشكل كبير في دق ناقوس الخطر أمام صناع القرار ومختلف النخب السياسية والمثقفة.. وفي إثارة مجموعة من الأسئلة والإشكالات المرتبطة بطبيعة العوامل التي تغذي هذه الظاهرة؛ وطرح عدد من التصورات والمداخل على طريق بلورة تدابير وإجراءات ميدانية لاحتواء هذه الظاهرة ومنع وقوعها في المستقبل.

ظاهرة "الإرهاب" وإشكالات التنشئة الاجتماعية بالمغرب

وإذا كانت معظم النقاشات الفكرية والسياسية.. التي أعقبت هذه الأحداث؛ قد ركزت في مجملها على أهمية البحث عن حل للمعضلة الاجتماعية (فقر؛ أمية؛ بطالة؛ سكن غير لائق..) وإعادة النظر في تدبير المشهد الديني وتعزيز المسار الديموقراطي وتفعيل المقاربة القانونية والأمنية.. فإن هذه الأحداث كشفت أيضا في أحد جوانبها عن ضعف التنشئة الاجتماعية والسياسية؛ وقصور القنوات المعنية بهذه المهمة الحيوية.

أولا- أحداث "الإرهاب" وأسئلة التنشئة الاجتماعية بالمغرب

بعدما ظل لسنوات طويلة في مأمن من مخاطر "الإرهاب"؛ شهد المغرب في العقد الأخير مجموعة من العمليات العنيفة؛ بدءا بأحداث 16 مايو لسنة 2003 التي استهدفت مجموعة من المنشآت التي يرتادها السياح بالعاصمة الاقتصادية الدار البيضاء؛ مروراً بتفجير شخص لنفسه داخل ناد "للإنترنت"¹ يوم 11 مارس 2007، وتفجير عدد من الأشخاص لأنفسهم يومي 09 و10 أبريل 2007 بنفس المدينة، والهجوم الانتحاري الفاشل الذي استهدف حافلة للسياح بمدينة مكناس بتاريخ 13 غشت 2007.. وصولاً إلى تفكيك عدد من الشبكات والخلايا التي اتهمت بالضلوع في أنشطة "إرهابية"..

وعلى الرغم من خطورتها وبشاعتها؛ فقد شكلت فرصة للوقوف على مختلف العوامل المباشرة وغير المباشرة التي كانت تقف خلف هذه الأحداث؛ واستخلاص العبر والدروس؛ لتفادي تكرار هذه التجربة القاسية. كما كانت مناسبة لطرح مجموعة من الأسئلة والإشكالات على أرضية النقاش؛ في ارتباطها بعلاقة السياسي بالديني؛ المعضلة الاجتماعية؛ هشاشة المقاربة القانونية؛ أزمة

¹ - تؤكد هذه العملية مدى استثمار الضالعين في مثل هذه الأحداث للإمكانيات المذهلة التي تتيحها الشبكة العنكبوتية للمعلومات "للإنترنت"؛ سواء على مستوى التواصل وتلقي التوجيهات والأفكار والترويج لها أو تصنيع المتفجرات..

الأحزاب السياسية ومشكلة التنشئة الاجتماعية وضعف قنواتها في تأطير أشخاص أقدموا في عز الشباب على تفجير أنفسهم..

مما لا شك فيه أن العوامل المغذية لظاهرة "الإرهاب" في بعدها المحلي أو الدولي؛ متعددة ومتباينة في خلفياتها وأسبابها؛ وتختلف بين عوامل داخلية وأخرى خارجية؛ موضوعية وذاتية؛ سياسية واقتصادية واجتماعية واقتصادية وتربوية.. ويعد الوقوف على الخلفيات والأسباب الحقيقية المغذية للظاهرة؛ التي أضحت في تزايد مستمر؛ خطوة كبيرة في حد ذاته على طريق بلورة مقاربة فعالة لها.

وإذا كان الحد من تصاعد هذه الظاهرة يتطلب اعتماد مقاربة شمولية تتأسس على مختلف المقومات والعناصر الكفيلة بتوفير الشروط اللازمة لحفظ كرامة الإنسان²؛ فإن إعطاء الأولوية لجانب التأطير والتربية والتعليم؛ ينطوي على أهمية وملحاحية كبرى في هذا السياق؛ وذلك بالنظر إلى الانعكاسات الإيجابية لذلك على مستوى تحصين شخصية الفرد ضد أي فكر متطرف أو عنيف.. وتعد التنشئة الاجتماعية أحد أنجع المداخل والسبل لبناء مواطن يؤمن بالحوار والاختلاف..

وينبغي الإشارة في البداية إلى أن الهامش المتاح للقنوات التقليدية المرتبطة بالتنشئة الاجتماعية (الأسرة؛ المدرسة؛ المسجد..)؛ أصبح يضيق بفعل التحولات الدولية الأخيرة؛ وبروز قنوات أخرى عابرة للحدود؛ تروج لقيم اجتماعية وثقافة معولمة من خلال وسائل الإعلام والاتصال الحديثة والمتطورة..

1- مفهوم التنشئة الاجتماعية

²- يبدو أن التطور الذي شهده المغرب على مستوى دعم حقوق الإنسان؛ لم يوازه تطور على مستوى تحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية؛ الأمر الذي تزايدت معه الإكراهات الاجتماعية (بطالة، فقر..) مما أوجع الرغبة في الهجرة إلى الضفة الأوربية؛ ناهيك عن معانقة الأفكار المتطرفة..

ظاهرة "الإرهاب وإشكالات التنشئة الاجتماعية بالمغرب"

تعددت وتباينت التعريفات التي طرحها الباحثون والمهتمون بصدد مفهوم التنشئة الاجتماعية؛ بين من اعتبرها بمثابة تفاعل اجتماعي يقوم على تزويد الفرد بمختلف القيم والمعايير المستقرة في ضمير المجتمع؛ بما يضمن بقاءها واستمرارها.. والتي تمكنه من القيام بأدوار اجتماعية، واكتساب شخصيته، وبين من رأى فيها العملية التي يكتسب من خلالها المرء هويته الشخصية تدريجياً؛ التي تمكنه من التعبير عن ذاته وقضاء مطالبه بالطريقة التي تحلوه؛ ويتم من خلالها تكييف الفرد مع بيئته الاجتماعية؛ بالشكل الذي يصبح معها عضواً معترفاً به ومتعاوناً مع الآخرين³..

إن التنشئة الاجتماعية هي عملية تستهدف إضفاء الطابع الإنساني على شخصية الفرد؛ فهي عملية تعلم وتعليم وتربية؛ تقوم على الاتصال والتفاعل الاجتماعي؛ وتهدف إلى "اكتساب الفرد (طفلاً، فمراهقاً، فراشداً، فشيخاً) سلوكاً ومعايير واتجاهات مناسبة لأدوار اجتماعية معينة، تمكنه من مساهمة جماعته، والتوافق الاجتماعي معها، وتكسبه الطابع الاجتماعي، وتيسر له الاندماج في الحياة الاجتماعية"⁴.

ويتضح من خلال هذا التعريف أن أهم أهداف التنشئة الاجتماعية هي تنمية شخصية الفرد وقدراته العقلية ومنحه الثقة في نفسه؛ من خلال الإسهام في تكوين سلوكه الاجتماعي ودفعه نحو التكيف الإيجابي مع محيطه المجتمعي؛ والإسهام في بلورة سلوكات اجتماعية وميولات نفسية مقبولة ومرغوب فيها؛ تتواءم والضوابط والقيم الاجتماعية والروحية.. التي يؤمن بها المجتمع.

3- د. السيد عليوة، منى محمود: المشاركة السياسية؛ موسوعة الشباب السياسية؛ مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية؛ مصر؛ الموقع الإلكتروني للمركز:

<http://acpss.ahram.org.eg/ahram/HTM9/YOUN1/1/2001>

4- عبد الله الرشدات ونعيم جعيني: المدخل إلى التربية والتعليم، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى 1994، ص 182 و183

وهي من جهة أخرى؛ عملية منظمة ومستمرة؛ تقودها مجموعة من القنوات التي ينهل بعضها من القيم الاجتماعية التقليدية؛ والبعض الآخر من القيم الحديثة.. وتتوخى إعداد الفرد طيلة مراحل حياته؛ ليكون كائنا اجتماعيا؛ من خلال التربية والتلقين والتعليم.. وبواسطة مجموعة من الرسائل والتوجيهات والقيم الاجتماعية بكل مضامينها الثقافية والروحية والفكرية والنفسية..

وهي عملية من المفترض أن تساهم في بلورتها مجموعة من القنوات؛ سواء تلك التي يجد الفرد نفسه بداخلها تلقائيا كالأسرة والمدرسة..؛ أو تلك التي تتاح له فيها إمكانية الاختيار؛ كما هو الشأن بالنسبة للحزب والجمعية والنقابة..

فالأسرة كإحدى أهم هذه القنوات؛ تلعب دورا محوريا ومؤثرا في هذه العملية؛ وذلك بالنظر إلى احتكاك الفرد بها منذ نعومة أظافره؛ وعلى اعتبار أنها البوابة الرئيسية التي يكتسب فيها أولى معارفه ومداركه ويكتشف من خلالها محيطه الاجتماعي.

فبداخلها يتعلم الفرد عددا من المهارات الأولية ويكتسب مجموعة من السلوكات؛ كما تكتسي أهمية كبرى على مستوى توجيهه وإرشاده ومساعدته في تبني اختياراته وقناعاته..؛ بما يساهم في تكوين شخصيته ويؤثر فيها.

إنها أول مؤسسة اجتماعية تتولى هذه المهمة الحيوية؛ فهي "تستقبل المولود وتحيط به وتروضه على آداب السلوك الاجتماعي وتعلمه لغة قومه وتراثهم الثقافي والاجتماعي من عادات وتقاليد وسنن اجتماعية وتاريخ قومي؛ وتأخذ بأسباب الحزم للقضاء على ما يبدو من مقاومة لهذا التراث الثقافي والاجتماعي؛ فترسخ قدسيته في نفسه وينشأ صالحا في المجتمع؛ وللأسرة في هذا الشأن دور يفوق دور أية مؤسسة أخرى"⁵.

5- إبراهيم مصعب الدليبي: التنشئة الاجتماعية للطفل العربي في ظل العولمة: مجلة شؤون عربية: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية: العدد 115؛ خريف 2003؛ ص 129

ظاهرة "الارهاب واشكالات التنشئة الاجتماعية بالمغرب

كما تحتل المدرسة من جانبها موقعا هاما في هذا السياق؛ سواء من حيث حضورها الفعال والمستمر في حياة الفرد؛ أو من حيث آلياتها المستثمرة في هذا الصدد.

فالنشء يتلقى عبر هذه المؤسسة مجموعة من الرسائل والخطابات والدروس التي تغرس فيه الشعور بالولاء وبالانتماء للوطن.. وتقدم له صورة محددة لهذا الأخير من خلال مضامين مواد التربية الوطنية والتاريخ.. وتطور إمكاناته الفكرية والثقافية..

كما لا يخفى أيضا الدور التوجيهي المؤثر للرفاق والأصدقاء في هذا السياق؛ وبخاصة وأن الفرد يقضي إلى جانبهم وقتا ليس باليسير؛ يسمح بتبادل الأفكار والآراء والنصائح..

وتكتسي المؤسسات الدينية بدورها أهمية كبرى في هذا الإطار؛ بالنظر إلى المكانة التي تستأثر بها داخل المجتمع؛ ومن منطلق القيم الدينية المقدسة والسلوكات الأخلاقية التي تكرسها؛ والتي تسمح ببناء الضمير الجماعي.

وعلاوة على أدوارها المرتبطة بالتأطير السياسي والتثقيف والتعبئة والتمثيل.. يفترض في الأحزاب السياسية أن تقوم بوظيفة التنشئة السياسية والاجتماعية في مواجهة أعضائها ومنخرطها من جهة؛ ومجمل أفراد المجتمع من جهة أخرى؛ وهي في سبيل تحقيق ذلك؛ تتوفر على عدد من الآليات والأدوات التي تمكنها من القيام بهذه المهمة؛ حيث تعتمد في ذلك على مكاتبها المنتشرة في مختلف المناطق؛ والجرائد والمنشورات والكتب التي تصدرها؛ هذا بالإضافة إلى تنظيم اللقاءات المباشرة مع الجماهير (ندوات، اجتماعات مفتوحة، ورشات؛ محاضرات..).

وتعد وسائل الإعلام والاتصال بكل ألوانها وأشكالها المرئية والمسموعة والمقروءة.. وسواء تلك التي تملكها الدولة أو الأحزاب أو الخواص.. والتي تستثمر في

توجيه الرأي العام وتشكيل الثقافة الاجتماعية والسياسية.. من خلال نشر المعلومات ونقل الأخبار والأفكار.. من بين أهم هذه القنوات حضورا في هذا السياق؛ وقد أسهم التطور التكنولوجي في تقوية وتعزيز مكانة هذه الآليات ضمن هذا السياق.

إن انضمام الأفراد وانتماءهم إلى مختلف هذه القنوات؛ يمكنهم من إشباع حاجاتهم الاجتماعية والنفسية؛ ويمنحهم الطمأنينة والقوة والشعور بالأمان في المجتمع.

ومن هذا المنطلق؛ يفترض في هذه القنوات والوسائط أن تعمل مجتمعة وبدرجات مختلفة وفي حدود من الانسجام على إكساب الأفراد العادات والتقاليد والاتجاهات والقيم الاجتماعية والسياسية والثقافية والدينية.. بما يسمح ببلورة تنشئة ناجعة وبناءة.

2- واقع التنشئة الاجتماعية بالمغرب

باستحضار واقع قنوات التنشئة الاجتماعية بالمغرب في ضوء هذه المعطيات؛ يبدو من أول وهلة وجود خلل ما يعتور وظائفها وحضورها في عمق المجتمع؛ فالأحزاب السياسية تعيش في غالبيتها أزمة مستشرية؛ بفعل افتقارها إلى مشروع مجتمعي واضح المعالم؛ بعدما تحولت من مؤسسات مفترضة للتأطير السياسي والتنشئة الاجتماعية وبلورة المطالب..؛ إلى قنوات انتخابية مغلقة تنتج نخبا تبرر الخطابات الرائجة ولا تستحضر سوى مصالحها؛ فحضورها-الأحزاب- تطبعه المرحلية وغالبا ما يقترن بالمناسبات الانتخابية؛ كما تبدو شعاراتها في ظل الواقع المجتمعي المتغير فضفاضة وغير واقعية، إذ لم تتمكن من تطوير خطاباتها التي بقيت جامدة ومتجاوزة؛ فيما ظلت الممارسة الديمقراطية غائبة بداخلها⁶.

6- إدريس لكربي في حوار مع قناة الي بي سي؛ نشر بتاريخ 22 ديسمبر 2007 ضمن الموقع الإلكتروني للقناة:
http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_7157168/7157000.htm

ظاهرة "الأرهاب" وإشكالات التنشئة الاجتماعية بالمغرب

وقد جاءت الانتخابات التشريعية الأخيرة (7 شتنبر 2007) لتؤكد هذه الاختلالات التي تجسدت في طبيعة البرامج والشعارات المعروضة؛ والتي لم تجلب اهتمام المواطن؛ حيث سجلت -الانتخابات- نسبة مشاركة ضعيفة بلغت إلى حدود 37 بالمائة بحسب إحصائيات رسمية⁷.

أما العمل النقابي؛ فقد أصابه الجمود؛ فبرغم بروز محطات اجتماعية صعبة في السنوات العشر الأخيرة؛ نتيجة لارتفاع الأسعار وتفاشي البطالة في أوساط حاملي الشهادات الجامعية وتدهور الخدمات التعليمية والصحية للدولة..؛ بدا المشهد النقابي مشتتا وتحكمت الاعتبارات السياسية والولاءات الحزبية الضيقة في مواقفه وتحركاته أكثر من المصالح الاجتماعية للمواطن.

وحتى عندما حاول تدارك الأمر والعودة إلى عمق المجتمع- بحسن نية أو لاعتبارات مرحلية- في الفترة الأخيرة؛ لم ينل التجاوب المفروض من لدن المواطن؛ الذي يبدو أنه فقد الثقة أيضا في هذه الوسائط؛ ولعل هذا ما أتاح الفرصة لبعض الجمعيات كي تتبنى مواقف اجتماعية تدخل ضمن خانة اهتمامات العمل النقابي (تنسيقية مناهضة ارتفاع الأسعار على سبيل المثال)؛ مع العلم أن هذه الجمعيات التي حاولت الاشتغال على هذه الملفات والقضايا؛ تصطدم بواقع صعب تفرضه قلة الإمكانيات المادية من جهة؛ وبعض الإكراهات السياسية والقانونية.. من جهة أخرى⁸.

ومعلوم أن هذه الوضعية لا هي في صالح المجتمع ولا في صالح الدولة ولا في صالح هذه القنوات نفسها؛ وقد دفعت بالكثير من المواطنين إلى التعبير عن بعض مطالبهم وانشغالهم بأشكال ومظاهر لا تخلو من عنف (تقييد الأطراف

7- لمزيد من التفاصيل بهذا الصدد؛ يراجع: إدريس لكربي: الانتخابات التشريعية في المغرب (شتنبر / أيلول 2007): دروس ودلالات، مجلة المستقبل العربي؛ مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت: العدد عدد 345 لشهر نونبر 2007؛ ص 77 وما بعدها

8- إدريس لكربي في حوار مع قناة البي بي سي؛ مرجع سابق

بالسلاسل؛ محاولة الانتحار من خلال تناول مواد سامة أو بإضرار النار في الذات أو التعرض للشنق، أو الارتداء أمام القطارات، الإضرابات المفتوحة عن الطعام؛ خلع اللباس..) كما أدت إلى ظهور بعض الاحتجاجات الاجتماعية غير المؤطرة نقابيا (أحداث صفرو 2007 وأحداث سيدي إفني 2008).

وإذا كان التعليم يعتبر أحد أهم المداخل الرئيسية لتحقيق تنمية حقيقية محورها الإنسان؛ وبوابة لإعمال تنشئة اجتماعية بناءة؛ و"إعداد العقول القادرة على صنع المستقبل، والعقول المدربة على طرح الأسئلة والبحث عن إجابات عنها، العقول التي يمكنها ممارسة النقد وكشف أساليب القهر الذهني؛ القادرة على الإبداع"⁹، فإن عددا من التقارير المحلية والدولية تشير إلى المآزق الذي تعرفه منظومة التعليم في المغرب؛ نتيجة لعجز المؤسسات التعليمية عن مسايرة مختلف التطورات العلمية؛ وعدم انفتاحها على المجتمع؛ بالإضافة إلى اعتمادها مناهج وطرق تعليمية جامدة ومتجاوزة؛ تركز إلى الحفظ والتلقين والشحن؛ عوض الفهم والمناقشة والإبداع والتحفيز على طرح السؤال؛ وفي ظل نظم تعليمية وتربوية عقيمة؛ أغلبها ينحو للماضي أكثر منه إلى الحاضر والمستقبل؛ ويكرس التقليد والتبعية بدل الاجتهاد والإبداع.

وهو ما يفسر كون شهادات العديد من خريجي المعاهد والجامعات لا تعكس المستوى العلمي الحقيقي لحاملها؛ الأمر الذي يجعلهم عرضة للأفكار الخرافية واللاعلمية واللبطالة. بل ويسهم في إعداد أجيال تقبل الواقع على أنه أفضل الممكن؛ أجيال عاجزة عن التأمل والاستنتاج والحوار¹⁰.

9- نبيل هلال هلال: اعتقال العقل المسلم ودوره في انحطاط المسلمين؛ دار الكتاب العربي: دمشق- القاهرة؛ الطبعة الثالثة 2005؛ ص 29

10- نبيل هلال هلال: اعتقال العقل المسلم ودوره في انحطاط المسلمين؛ مرجع سابق؛ ص 30

ظاهرة "الإرهاب وإشكالات التنشئة الاجتماعية بالمغرب

وعلاوة على اعتماد مناهج بيداغوجية متجاوزة في برامج هذه المؤسسات؛ فإن الاعتمادات المالية المرصودة لقطاعي التربية والتعليم؛ تظل هزيلة بالمقارنة مع عدد من الدول المتقدمة التي تنهت لأهمية الاستثمار في هذا المجال الحيوي. كما أن تزايد انتشار نسب العنف في مختلف المؤسسات التعليمية (مدارس، ثانويات؛ جامعات..) يوضح مدى الخلل الذي يعتور هذه المؤسسات على مستوى وظيفتها المرتبطة بالتنشئة الاجتماعية.

وحتى الإصلاحات التي طالت هذا القطاع في السنوات الأخيرة؛ والتي غلب عليها طابع التسرع والارتجال¹¹؛ أدت بعد بضعة سنوات على إعمالها إلى نتائج مخيبة للآمال؛ سواء على مستوى استمرار ظروف الاشتغال الصعبة بالنسبة للطاقم التربوي والإداري أو على مستوى تراجع شروط التحصيل بالنسبة للتلاميذ والطلبة؛ مع استمرار الاكتظاظ وكثرة المواد المدرجة وعدم توفير الطاقم الإداري والبيداغوجي الكافي والبنيات التحتية الملائمة.. ولعل هذا في أسهم في تراجع مستوى التلاميذ والطلبة بشكل ملحوظ؛ وأعاق تحقق انفتاح المؤسسات التعليمية المفترض على محيطها الاجتماعي.

ويشير الكثير من الباحثين إلى أن تقصير الدولة في تطوير هذا القطاع الحيوي؛ كان حتى وقت قريب مقصودا؛ أملتة حسابات سياسية تحكمية ضيقة.. قبل أن يتبين خلال الأحداث العنيفة التي شهدتها المغرب في السنوات الأخيرة؛ أن هذا الخيار فوت على المغرب فرصا تنموية كبرى وأسهم في بروز معضلات اجتماعية مختلفة كان العنف أحد تجلياتها¹²..

11- من ضمن الانتقادات التي وجهت إلى مجمل هذه الإصلاحات؛ كونها تمت في غياب انفتاح كاف على مختلف العاملين والمتدخلين في الحقل التعليمي..

12- تبين أن غالبية الضالعين في الأحداث الإرهابية التي شهدتها المغرب في السنوات الأخيرة لهم مستوى ثقافي محدود؛ وينحدرون من أحياء هامشية تفتقد لأبسط مقومات الحياة الكريمة.

ولعل هذا ما يفرض تكثيف الجهود من أجل بلورة سياسة تعليمية عقلانية ومنتجة وخالقة؛ تنبني على رؤية استراتيجية متفاعلة مع الواقع المحلي ومع تحديات المحيط؛ وقادرة على إعداد جيل قادر على الابتكار والمبادرة. ومما يعزز هذا الرأي أن هناك عددا من الباحثين والخبراء؛ أكدوا أن الصراع في المستقبل سيكون بين التعلم والكارثة.

أما وسائل الإعلام التي استفادت من الانفتاح السياسي الذي شهده المغرب خلال العقدين الأخيرين؛ وبرغم الجراءة التي قاربت بها عددا من القضايا والملفات الاجتماعية والسياسية.. فقد وجهت لبعض منابرها المكتوبة؛ أصابع الاتهام بإسهامها في الترويج لأقطاب "الحركات المتطرفة" عبر إجراء حوارات مكثفة معها؛ بالشكل الذي اعتبر إسهاما في نشر ثقافة العنف؛ وترويج الأفكار المتطرفة في أوساط فئات مجتمعية تنخرها الأمية وغير محصنة اجتماعيا وفكريا وسياسيا¹³.. كما أن مختلف قنواتها المرئية¹⁴ والمسموعة لم تستطع تطوير خطاباتها؛ ولم تنفتح بشكل كبير على مختلف قضايا المجتمع الحقيقية؛ مما دفع بمختلف الفئات الاجتماعية إلى اللجوء إلى قنوات أجنبية.

وعلى مستوى تدبير الشأن الديني؛ أبرزت الأحداث وجود عدد من النقائص والاختلالات التي كانت تعتور هذا الحقل الحيوي. حيث بينت التحقيقات الصادرة عن الجهات الأمنية؛ أن الضالعين في مجمل هذه الأحداث ينتمون لحركات متطرفة؛ نجحت في استثمار الجانب الديني بشكل منحرف لتجنيد عناصرها.. وذلك في ظل عدم قيام المساجد بأدوارها المرتبطة بتكريس الحوار ومناقشة مختلف القضايا التي تشغل الفرد في دنياه كما في آخرته.

13- بررت مختلف هذه الصحف إجراء هذه الحوارات؛ بمحاولة إبراز مخاطر هذه الفئات أمام المسؤولين والرأي العام.

14- لوحظ في كثير من الأحيان أن بعض القنوات التلفزية المحلية لا تتورع في تقديم فقرات إشهارية وبرامج وأفلام.. تروج للعنف؛ وتنمي الميولات العدوانية لدى الشخص.

ظاهرة "الإرهاب" واشكالات التنشئة الاجتماعية بالمغرب

فقد كانت هناك مساجد رسمية وأخرى غير رسمية؛ ونفس الشيء يمكن أن يقال بالنسبة للفقهاء؛ فيما لوحظ أيضا أن البرامج الدينية التي كانت تبث على قنوات الإذاعة والتلفزيون؛ ظلت لسنوات تقارب مواضيع سطحية وبسيطة.. ومعلوم أن العودة إلى ملاذ الدين هي ظاهرة عامة تشهدها مختلف البلدان حتى في أوروبا وأمريكا وإن بأشكال متباينة، "غير أن تلك العودة تتميز في العالم العربي والإسلامي ليس فقط بكونها رغبة في اللجوء إلى يقين في مواجهة عالم قلق، أو تبديل الانتماء الفكري والعقيدي بل وكذلك في الربط بين اللجوء إلى هذا "اليقين" وبين مشاريع التغيير السياسية والفكرية والاجتماعية"¹⁵.

ومن جانب آخر، تبين أن عددا من الضالعين في هذه الأحداث؛ سبق وأن ولجوا المؤسسات "السجنية" بسبب تورطهم في جرائم مختلفة؛ بل إن من بينهم من سبق وأن استفاد من عفو ملكي¹⁶؛ وهو ما يحيل إلى القول بأن هذه المؤسسات "السجنية" لا تستأثر بالأدوار التربوية والإصلاحية والإدماجية المفترضة فيها إلى جانب وظيفتها الجزية.

ثانيا- مدخل التنشئة لمكافحة "الإرهاب"

تنوع وتتداخل العوامل المغذية "للإرهاب"؛ بما يجعل من احتواء هذه الظاهرة المتنامية أمرا لا يخلو من صعوبات؛ وإذا كانت المقاربة الأمنية والقانونية والاقتصادية.. تفرض نفسها في هذا الشأن؛ فإن استحضار العناصر التربوية والاجتماعية - التي تعد التنشئة الاجتماعية أحد ركائزها- في هذا الشأن يعد أمرا حيويا؛ لارتباطه ببناء شخصية الفرد وتربيته على الحوار والاختلاف.. بما يحصنه ضد ارتكاب العنف..

1- جهود الدولة لاحتواء ظاهرة "الإرهاب"

¹⁵- طلال عترسي، الشباب العربي: أزمة الدور والتباس المفهوم، شؤون عربية، جامعة الدول العربية العدد 77 بتاريخ مارس 1994؛ ص 187

¹⁶- بموجب الفصل الرابع والثلاثون من الدستور المغربي "يمارس الملك حق العفو".

في أعقاب هذه الأحداث المتتالية؛ اتخذت السلطات المغربية مجموعة من التدابير والإجراءات كسبيل لتطويق الظاهرة والحد من مخاطرها؛ ويمكن القول إن جهود المغرب بصدد مكافحة هذه الآفة، تمت على واجهتين، الأولى: محلية وتجسدت في تعزيز المنظومة القانونية الجنائية من خلال تبني قانون الإرهاب؛ ومراجعة بعض الهفوات والانفلاتات التي طالت تدبير الشأن الديني؛ ناهيك عن تفكيك عدد من الجماعات المتورطة في أنشطة "إرهابية" وتقديم أعضائها للعدالة..

والثانية: دولية؛ اتخذت طابع التعاون مع مختلف المصالح الأمنية لدول معنية أخرى، في شكل إبرام اتفاقيات ثنائية وجماعية؛ وتبادل للمعلومات والمتهمين في هذا الشأن..

فعلى المستوى الأمني؛ تم اعتقال عدد كبير من المشتبه في علاقتهم بهذه الأنشطة؛ قدموا إلى العدالة وتمت محاكمتهم؛ كما تم تفكيك عدد من الخلايا التي اهتمت بتجنيد عناصر لصالح تنظيم القاعدة وغيره من التنظيمات العسكرية السرية خارج المغرب؛ أو بالإعداد لعمليات داخل المغرب..

ومن جهة أخرى؛ تم إصدار القانون رقم 03-03 المتعلق بمكافحة الإرهاب؛ بتاريخ 28 مايو 2003؛ الذي أثار مجموعة من ردود الفعل؛ وذلك بالنظر للسرعة التي اعتمد فيها من قبل البرلمان؛ ودون الأخذ بعين الاعتبار لمختلف المواقف والملاحظات التي عبرت عنها العديد من المنظمات والجمعيات الحقوقية والأحزاب السياسية والباحثين والمهتمين..؛ حيث اعتبرته بعض المنظمات الحقوقية وبعض المثقفين وجزء من أحزاب المعارضة مؤشرا على تراجع المكتسبات التي راكمها المغرب في السنوات الأخيرة على مستوى تعزيز الحقوق والحريات الفردية والجماعية..

ظاهرة "الإرهاب وإشكالات التنشئة الاجتماعية بالمغرب"

كما اعتبرته هذه الفعاليات أيضا تعبيراً عن الانخراط في الحملة التي أطلقتها الولايات المتحدة بعد أحداث 11 سبتمبر/ أيلول 2001 لمكافحة "الإرهاب"؛ وبخاصة وأن المغرب يقع في منطقة استراتيجية لا تفصله عن أوروبا إلا بضعة كيلومترات..

ومن منطلق التحكم في الحقل الديني بواسطة آليات جديدة؛ وقطع الطريق على مختلف الجهات "المتطرفة" التي يمكن أن توظفه في تعبئة وتجنيد أعضائها؛ تم إعمال مجموعة من التشريعات والتدابير والإجراءات التي تعزز الحضور الديني الرسمي (تعزيز إمكانات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية وإعادة هيكلتها؛ تفعيل دور العلماء؛ تعزيز مراقبة المساجد؛ تطوير وتحديث تدريس التربية الإسلامية في مختلف المؤسسات التعليمية؛ وتطوير تناول الإعلام الرسمي للشؤون الدينية..).

وقد جاءت هذه التدابير متوازية مع مختلف الإصلاحات السياسية والقانونية.. التي ما فتئ المغرب ينهجها منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي في إطار ما سمي بتعزيز المسار التحديثي للمجتمع وتأمين الانتقال الديمقراطي (وصول المعارضة إلى الحكومة، اتخاذ تدابير مرتبطة بتعزيز حقوق الإنسان، سن مدونة الأسرة؛ إحداث هيئة المصالحة والإنصاف..).

ومن جانب آخر؛ فتحت الدولة المجال لعدد من الأحزاب ذات المرجعية الإسلامية للمشاركة في الحياة السياسية بشكل رسمي؛ فبالإضافة إلى حزب العدالة والتنمية؛ شهدت الانتخابات التشريعية الأخيرة (7 سبتمبر 2007) مشاركة كل من حزب البديل الحضاري¹⁷ وحزب النهضة المعروفين بخلفياتهما الإسلامية¹⁸.

¹⁷ في شهر فبراير 2008؛ ستقوم السلطات المغربية بحل هذا الحزب (البديل الحضاري) بعد اعتقال أمينه العام مصطفى المعتمد ونائبه محمد الأمين الركالة بتهمة تورطهم في شبكة "بلعيرج" المتهمة بالإعداد لتنفيذ "أعمال إرهابية خطيرة وحيازة الأسلحة"؛ ودور هذه الشبكة في تأسيس الحزب..

وضمن مقارنة أخرى؛ بدأ الاهتمام ببعض الأحياء الهامشية في عدد من المدن المغربية عبر إنشاء مرافق وبنيات اجتماعية وثقافية.. وبخاصة في الدار البيضاء (العاصمة الاقتصادية وأكبر مدينة في المغرب)؛ بعدما تبين أن الضالعين في عدد كبير من هذه الأحداث ينحدرون من أحياء هامشية؛ تفتقر لأدنى البنيات التحتية من قنوات للصرف الصحي والسكن اللائق والطرق والمدارس..

كما بدأ الحديث يتزايد عن ضرورة وأهمية تطوير أداء المؤسسات السجنية، لتصبح مؤسسات للإدماج والتربية بدل تكريس وتفريخ الإجرام، خصوصا وقد تبين من خلال بعض الإحصائيات أن أكثر من ثلثي المستفيدين من العفو يعودون إلى السجون من جديد.

ومن جهة أخرى؛ ووعيا منه بأهمية التنسيق والتعاون الدوليين كسبيل ناجع لمكافحة "الإرهاب"؛ ندد المغرب بمختلف العمليات "الإرهابية" التي طالت عددا من الدول العربية والغربية وغيرها؛ وانخرط في عدد من الاتفاقيات الثنائية والجهوية والدولية المرتبطة بتسليم المتهمين وتبادل المعلومات في هذا الشأن.. وقام أيضا خلال يومي 25 و26 من شهر أكتوبر من سنة 2001 باستضافة الدورة الاستثنائية للمنتدى الأوروبي-متوسطي بمدينة أكادير؛ كتدبير لتعزيز التعاون والتنسيق الإقليميين والدوليين لمحاصرة هذه الظاهرة؛ كما شهدت مدينة مراكش تنظيم المؤتمر السادس والسبعين للجمعية العامة للمنظمة الدولية للشرطة القضائية "الأنتربول"؛ وذلك في الفترة الممتدة ما بين 5 و8 نوفمبر 2007..

ورغم أهمية هذه الجهود؛ يمكن القول إن الطابع الأمني والقانوني كان طاغيا على مقارنة هذا الملف؛ بالشكل الذي خلف بعض التجاوزات (اعتقال العديد من الأفراد في أعقاب أحداث 16 مايو وتعرضهم لمعاملات سيئة أثناء

18- إدريس لكريني: الانتخابات التشريعية في المغرب (شتنبر/ أيلول 2007): دروس ودلالات، مجلة المستقبل العربي؛ مرجع سابق؛ ص 77 وما بعدها

2- نحو تنشئة منفتحة وفاعلة

إن المعالجة الحقيقية لأفة "الإرهاب" باعتباره "عملا ينطوي على استعمال منظم للعنف بشتي مظاهره المادية والمعنوية بشكل يثير الرعب والخوف ويخلف خسائر جسيمة في الفئات والمنشآت المستهدفة بغية تحقيق أهداف سياسية أو شخصية بالشكل الذي يتنافى وقواعد القانون المحلي والدولي"²⁰؛ تبدأ من الوقوف على الأسباب الحقيقية التي تغذيه قبل مقارنته بشكل شمولي وجذري.

وهي مهمة ليست بالهينة؛ ففي ظل تطور وسائل الاتصال الحديثة التي سمحت بتسهيل التواصل بين الضالعين وبتنامي الولاء للأفكار أكثر منه إلى الأشخاص؛ وانتشار الظاهرة على امتداد مناطق مختلفة من العالم، أصبح من الصعب جدا الحديث عن "إرهاب" محلي بشكل صارم؛ مما يفرض ضرورة مواجهة هذه الظاهرة بشكل جماعي في إطار من التعاون والتنسيق.

فالضالعون في ارتكاب أعمال تندرج ضمن هذا الإطار؛ يستفيدون من مختلف الإمكانيات والتقنيات المتطورة التي تتيحها التكنولوجيا الحديثة ويوظفونها بشكل كبير لإلحاق أضرار فادحة في الأماكن والمنشآت والفئات المستهدفة وفي توخي الدقة في ذلك.. ناهيك عن إقدامهم على تنفيذ العمليات الانتحارية التي يصعب ضبطها بشكل فعال.

وتشير الممارسة الدولية إلى أن أي إجراء أمني مهما توافرت له الإمكانيات البشرية والتكنولوجية والمادية؛ لا يمكنه الحد من هذه الظاهرة، بعدما أصبح القائمون بهذه الأعمال يطورون آلياتهم ووسائلهم ويستغلون بتحليل كبير أضيق الفرص والفجوات لتنفيذ أعمالهم.

19- إدريس لكريني في حوار نشرته جريدة الناس، المغرب؛ منشور بتاريخ 17 نونبر 2006 عدد 48

20- إدريس لكريني: مكافحة "الإرهاب الدولي" بين تحديات المخاطر الجماعية وواقع المقاربات الانفرادية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ع 281 يوليوز 2002: ص 40

ولذلك فالمدخل القانوني والأمني وعلى أهميته؛ يظل قاصرا في الحد من هذه الظاهرة الفتاكة؛ ما لم يكن معززا بمقاربة شمولية تستحضر مختلف العناصر الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتربوية الأخرى.

إن الفقر وما يصاحبه من سكن عشوائي وأمية وعطالة عن العمل وتهميش...؛ يعد أحد العوامل الرئيسية التي توفر الفضاء الخصب لانتشار الأفكار المتطرفة المغذية لمختلف الانحرافات المؤدية إلى ارتكاب العنف ضد الذات وضد المجتمع؛ وبخاصة إذا ما اقترن بوجود خلل أو ضعف في وظائف التنشئة الاجتماعية؛ وضمن هذا السياق يعتقد أحد الباحثين بأن فالتهميش "يساهم في اختلال صورة الذات عند الشباب العاطل عن العمل، كما يولد لديه آثارا سلبية تقوده في كثير من الأحيان إلى الانعزال وعدم الاندماج في الوسط الذي يعيش فيه إلى جانب إحساسه بالنقص وصعوبة إقامة العلاقات مع الآخرين.. ويضيف بأن ذلك ينعكس في وعيمهم بأساليب وطرق مختلفة تتراوح بين الاندفاع والفوضى وعدم الاكتراث والعصبية الزائدة المفرطة في حداثها... قد تصل إلى الإقرار بحقيقة ارتباط العنف بالظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية"²¹.

وهذه المعطيات مجتمعة؛ تفرض على جل القنوات المعنية بالتنشئة الاجتماعية والتربية؛ أن تتحمل مسؤولياتها في تطوير وتأهيل أداها باتجاه بلورة تنشئة اجتماعية بناءة وسليمة؛ كفيلة بتحسين النشء من كل انحراف وعنف وتطرف.

وبخاصة وأن هناك قنوات منحرفة موازية محلية وخارجية؛ تتحين الفرص لتستثمر الفراغ الحاصل في هذا الصدد الذي يؤهلها لتكريس الفكر الأحادي والتطرف الذي يرفض قيم المجتمع ومؤسساته..

21- إسماعيل قبيرة: مجتمع التهميش... إلى أين؟ مهمشو المدينة العربية نموذجا، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان العدد 290 بتاريخ أبريل 2003؛ ص 69

ظاهرة "الإرهاب وإشكالات التنشئة الاجتماعية بالمغرب"

فئة الشباب التي تطرح أسئلة متعددة ترتبط بمستقبلها وتنطوي في مجملها على حمولات وخلفيات اقتصادية واجتماعية وسياسية.. لا تجد إجابات واقعية شافية لهواجسها وانشغالاتها لدى مختلف هذه القنوات؛ وعلاوة عما ينتج عن ذلك من تنامي الرغبة في المجازفة بالحياة على قوارب مهترئة أملا في الهجرة نحو أوروبا؛ فإنه يدفع أيضا نحو تبني أفكار متطرفة؛ وبخاصة وأن هناك جهات تستغل هذا الفراغ وتقدم إجابات وبدائل مبسطة قوامها التطرف والأحادية الفكرية ورفض الاختلاف وتبني العنف..

والتأهيل المفترض لهذه القنوات؛ هو ذاتي يرتبط ببلورة مبادرات ميدانية؛ وآخر موضوعي يفرض توفير الشروط القانونية والموضوعية اللازمة لعملها على طريق تكريس تنشئة فاعلة..

والاهتمام بأمر التنشئة يظل استثمارا ناجحا ورهانا موفقا في ظل الإكراهات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية؛ وذلك بالنظر إلى ارتباطه بالعنصر البشري الذي يعتبر أساس ومركز كل تنمية وتطور حقيقيين.

وفي هذا الصدد؛ يشير أحد الباحثين إلى أن التربية قفزت فجأة إلى مصاف رأس المال في العملية الإنتاجية وصارت تعامل على أنها - أو يجب أن تكون - جزءا من الإنفاق العام أو الإنفاق المجزوء في الإنتاج²²، ويضيف بأن تطوير التربية يجب أن يقود إلى تحسن في الظروف الاجتماعية والاقتصادية للناس وغرس المواقف العقلانية من الحياة والعمل فيهم²³.

إن التنشئة المطلوبة هي تنشئة اجتماعية بناءة قادرة على صقل سلوك الفرد؛ من حيث تربيته على قيم المواطنة والحرية.. والقبول بقيم المجتمع ومؤسساته في إطار مشروع مجتمعي مبني على العدالة والحرية والمواطنة..

22- محمد جواد رضا: العرب والتربية والحضارة: الاختيار الصعب، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة 1993؛ ص 245

23- محمد جواد رضا: العرب والتربية والحضارة: الاختيار الصعب، مرجع سابق؛ ص 274

إنها عملية يفترض أن تتم وفقا لمناهج وأساليب واعية بعيدة عن الارتجال والعشوائية؛ وتقوم على التعلم وبناء مواطن منفتح مستقل في قراراته؛ واثق في نفسه وقدراته.. ومندمج في المجتمع في إطار من الضوابط والقيم والمعايير..

وهي تنشئة ينبغي أن ترفق وتعزز أيضا بتأهيل اقتصادي واجتماعي يكفل العيش الكريم للمواطن؛ بما يحصنه ضد كل فكر متطرف ويسمح بمحاصرة العنف في جذوره، وتظل هذه المهمة معقدة وصعبة المنال طالما لم تتجند لها مختلف القنوات بحزم وإرادة أكيدة..

إن غياب أو تغييب مختلف القنوات المعنية بالتنشئة عن ملامسة القضايا المجتمعية العميقة التي تندرج ضمن اهتماماتها المفترضة؛ واقتران ذلك بإكراهات اجتماعية مختلفة²⁴؛ من شأنه أن يحدث فراغا؛ قد يفتح الباب على مصراعيه أمام بعض القوى المتطرفة التي تشتغل في السر؛ لتستقطب أفرادا غير محصنين فكريا وتربويا ودينيا.. وتوجههم نحو ارتكاب أشكال متباينة من العنف في حق أنفسهم وفي حق المجتمع برمته.

فالنقابات ينبغي أن تتحمل مسؤولياتها المفترضة في التنشئة والتعبئة.. وذلك بالعودة إلى عمق المجتمع ومعاينة قضاياها اليومية..

كما أن الأحزاب السياسية مطالبة بتعزيز حضورها على طريق بلورة تأطير سياسي يبدأ من تكريس وعي سياسي داخل المجتمع، هذا الوعي الذي يشكل "مجموعة من القيم والاتجاهات والمبادئ السياسية التي تتيح للفرد أن يشارك مشاركة فعالة في أوضاع مجتمعه ومشكلاته: يحللها ويحكم عليها ويحدد موقفه منها ويدفعه إلى التحرك من أجل تطويرها وتغييرها"²⁵.

24- حقيقة أن الفقر ليس مبررا لارتكاب أي عمل عنيف كيفما كانت حدته، غير أنه يظل عاملا حاسما في تغذية العنف والإرهاب؛ وبخاصة إذا ما اقترن بعوامل أخرى من قبيل ما ذكرناه.

25- أحمد حسين اللقاني وعلي الجمل: معجم المصطلحات التربوية المعرفة في المناهج وطرق التدريس، عالم الكتب، القاهرة 1996: ص 296

ظاهرة "الإرهاب وإشكالات التنشئة الاجتماعية بالمغرب

أما وسائل الإعلام بمختلف أشكالها وتوجهاتها مطالبة بتطوير آلياتها وخطاباتها خدمة لهذا الدور الحساس، فغياب هذه الشروط؛ سيؤدي حتماً بالنشء إلى الهروب عن هذا الإعلام؛ وبالتالي عن محيطهم الاجتماعي المتناقض؛ للبحث عن بديل آخر "مما يؤدي إلى تكوين خصائص سلوكية مضطربة تجعلهم ينتقلون من مساهمة الفعل إلى موقع الانفعال ومن التأثير إلى خانة التأثير والاستلاب"²⁶..

ومن هذا المنطلق؛ ينبغي على هذه القنوات مجتمعة أن تتحمل مسؤولياتها المفترضة في التأطير والتمثيلية والتنشئة.. كما على الأحزاب والنقابات ووسائل الإعلام أن تطور عملها باتجاه بلورة تطلعات ومطالب المواطنين لصناع القرارات؛ فيما على الدولة أن توفر الأجواء والشروط السياسية والقانونية والاجتماعية²⁷.. التي تسمح بتفعيل هذه الأدوار.

26- ياس خضير البياتي، ثقافة الشباب العربي وسلطة الصورة: الغزو الإعلامي والانحراف الاجتماعي، شؤون عربية،

الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، مصر، عدد 112، شتاء 2002؛ ص 111

27- ومن هذا المنطلق يظل تحسين الأحوال المعيشية للمواطن والحد من التناقضات والتباينات الاجتماعية مطلباً أساسياً.